هايف: الاحتفال بعيد الأم مخالف للشريعة وسأقترح تغليظ عقوبة عقوق الوالدين

محمد هايف

أعلن النائب محمد هايف عزمه التقدم بحزمة من المقترحات المتعلقة بالمرأة الكويتية وخصوصا الأمهات، وقال هايف في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة ان عيد الأم مخالف للشريعة الاسلامية التي نصت على منع التقليد الاعمى للغرب وفي المقابل اكدت الشريعة الاحتفاء والبر بالوالدين في كل وقت.

وشدد على ان تكريم المرأة وبالأخص الأم يكون بالافعال وليس بالاقوال والشعارات او التقليد الاعمى، بل من خلال الموافقة على قوانين او مقترحات تخدم هذه المرأة او الأم التي نريد الاحتفاء بها.

ورأى ان وقف المساعدات الاجتماعية عن الأمهات وتعسير معاملاتهن في وزارة الشؤون هو عقوق من قبل الدولة وهو اشد من عقوق الافراد. وأعلن انه سيكلف الهيئة الادارية والقانونية في مكتبه باعداد مقترحات تمهيدا لتقديمها في المجلس، مبينا ان المقترحات تنص على فتح باب التسجيل في ديوان الخدمة المدنية لأبناء وبنات الكويتيات من غير الكويتيين او من غير محددي الجنسية ليتم توظيفهم في الاجهزة الحكومية بعد الكويتيين مباشرة.

وذكر ان المقترحات تتضمن مد مظلة التأمين الصحي (عافية) ليشمل الأم الكويتية غير المتقاعدة من ربات البيوت وخصوصا من كانت في سن التقاعد وخفض سن التقاعد وساعات العمل للمرأة، وخفض سن استحقاق المساعدات الاجتماعية لربات البيوت.

واوضح ان من بين المقترحات زيادة اجازة الأمومة ورعاية الطفولة للأمهات العاملات بمقابل عادل من الاجر، وتجريم عقوق الوالدين وتغليظ العقوبة على الجاني.

خورشيد: هل تشترط «الداخلية» موافقة الزوج لمنح جواز سفر للزوجة؟

وجه النائب صلاح خورشيد سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح جاء فيه:

يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1ـ هل تشترط وزارة الداخلية موافقة الزوج لمنح جواز سفر للزوجة؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي بعدد الحالات التي تقدمت لاستخراج جواز سفر وتم رفضها واشتراط موافقة الزوج.

2ـ ما المسوغ القانوني الذي استندت عليه الوزارة في الرفض بالرغم من صدور حكم المحكمة الدستورية في 20 اكتوبر 2009 الذي انتهى الى عدم دستورية الفقرة الأولى من المادة 15 من القانون رقم 11 لسنة 1962 في شأن جوازات السفر والمعدل بالقانون رقم 105 لسنة 1994 فيما تضمنته من النص على انه «لا يجوز منح الزوجة جواز سفر مستقلا إلا بموافقة الزوج»؟

صلاح خورشيد

العدساني: سأطلب نقل اقتراح «تعارض المصالح» من «التشريعية» إلى «الأموال العامة»

رياض العدساني

بين النائب رياض العدساني سيتقدم برسالة واردة بشأن دراسة ومناقشة قانون تعارض المصالح لوحده والاحتكام لقرار المجلس، وذلك بعد انقضاء المدة الـ 48 ساعة التي منحتها لرئيس اللجنة التشريعية للإعلان عن مناقشة الموضوع متفرد، وانه مستعد لدراسة أي رأي أو اضافة للقانون من قبل أعضاء اللجنة.

وأكد العدساني ان رئيس اللجنة أصر على دمج القانون مع باقي القوانين الخاصة بمكافحة الفساد ولم يأخذ رأي اللجنة في هذا الشأن، وضرورة الاحتكام للائحة مادة 79 التي تنص على الاخذ برأي 55 من اللائحة الداخلية التي تؤكد تقديم اللجنة تقريرها حول المقترح بمدة لا تتجاوز 3 أسابيع.

وطالب العدساني بتحويل الأمر الى لجنة حماية الأموال العامة أو أي لجنة اخرى، بسبب تعطل المشروع وعدم مناقشته وحده، وعدم تعاون رئيس اللجنة التشريعية وإصراره على دمج القانون مع القوانين الاخرى.

وأضاف العدساني ان القانون الذي تقدم به يشمل رئيس مجلس الوزراء والوزراء والنواب وليس الوظيفة العامة كما في القوانين الاخرى، لا نريد مقدم الطلب.

وأشار العدساني الى ان المجلس اصدر توصيات بشأن تعارض المصالح، وهذا هو الوحيد المحال للجنة التشريعية والذي يختص بتعارض المصالح من إجمالي اكثر من 300 اقتراح لدى اللجنة التشريعية في مختلف القضايا الاخرى، ويفترض أخذه استقلاليته التامة، ودمجه يتعارض مع توصيات المجلس.

وأوضح العدساني ان هذا القانون سوف يسد الفراغ التشريعي بالنسبة للإيداعات وتضخم الارصدة والكسب غير المشروع، واستنادا للمادة

الفضل: هل تقدم أعضاء هيئة التدريس في معهدي المسرح والموسيقى بشكاوى؟

وجه النائب أحمد الفضل سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.محمد الفارس جاء فيه: تضمن ظهور عميد المعهد العالي للفنون المسرحية بلقاء تلفزيوني على «قناة الشاهد» الكويتية، بتاريخ 1/1/2017 وصفه أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد الفنية (مسرح ـ موسيقى) بأنهم «ضعاف نفوس، وفوضويون، وأصحاب مشاكل».

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1 ـ هل تقدم أعضاء هيئة التدريس برابطتي المعهد العالي للفنون المسرحية والمعهد العالي للفنون الموسيقية بشكاوى بخصوص ما تحدث به عميد معهد المسرح من كلمات؟

2 ـ اذا كانت الاجابة بنعم، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من الشكاوى المقدمة بحق العميد بهذا الشأن، وإفادتي بالاجراءات التي اتخذتها وزارة التعليم العالي بهذا الصدد.

3 ـ هل أحيل العميد الى التحقيق عقب ما نسب اليه من كلام؟ اذا كانت الاجابة بنعم فأرجو تزويدي بصورة من القرار الوزاري بالاحالة وأسماء لجنة التحقيق مع تزويدي بتقرير اللجنة، أما اذا كانت الاجابة بالنفي، فبرجاء بيان ذلك.

4 ـ هل الالفاظ المذكورة أعلاه مقبولة لدى وزارة التعليم العالي بما حوته من إساءة؟ وهل يعد الامر اعتياديا في أعراف العمل الأكاديمي؟

5 ـ تزويدي بصورة ضوئية من كل الشكاوى المقدمة على العميد فيما نسب اليه من سب وقذف سواء كانت الشكاوى مقدمة من جهات كويتية أو خليجية أو عربية مع تزويدي بنتائج التحقيق بشكل عام.

أحمد الفضل

الهدية يسأل عن عقود تأجير وتوريد السيارات لـ «النفط» والعدادات الذكية في «الكهرباء» وصرف البدلات للعاملين

م. محمد الهدية

وجه النائب م.محمد الهدية حزمة اسئلة لوزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق جاء فيها ما يلي: يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ هل يوجد عقد مع الشركة التي تقوم بتأجير وتوريد السيارات الى وزارة الكهرباء والماء، اذا كانت الاجابة بالايجاب فما مدة هذا العقد؟

2 ـ ما اسم الشركة التي تقوم بتأجير وتوريد السيارات الى الوزارة؟

3 ـ كم يبلغ عدد السيارات التي تم التعاقد عليها، وهل توجد اوامر تغييرية بالعقد بالزيادة أو النقصان؟

4 ـ صورة من عقد التوريد بين الوزارة والشركة الموردة.

5 ـ كشف بأسماء مستخدمي هذه السيارات ومسمياتهم الوظيفية.

6 ـ هل يوجد اشخاص يستخدمون هذه السيارات ليسوا موظفين بوزارة الكهرباء والماء؟

7 ـ هل يقوم الاداريون باستخدام هذه السيارات، اذا كانت الاجابة بالايجاب فهل يقوم هؤلاء الاداريون بأعمال اخرى خارج مقار عملهم، اذا كانت الاجابة بالايجاب فما المهام المكلفين بها خارج مقار عملهم؟

8 ـ هل هناك موظفون بالوزارة يقومون باستخدام سيارات العقود الخاصة بالصيانة والعقود الانشائية، اذا كانت الاجابة بالايجاب فيرجى تزويدي بمسمياتهم الوظيفية، وما هذه العقود؟

وجاء في سؤاله الثاني: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ هل تم عمل دراسة للعدادات الذكية، وهل تم تركيبها في دول ذات اجواء مناخية مشابهة للكويت، اذا كانت الاجابة بالايجاب فما الدول؟

2 ـ هل الشركات التي ستقوم بتوريد وتركيب العدادات لديها خبرة في هذا المجال؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب يرجى ارفاق ما يثبت ذلك.

3 ـ ما الخطة الزمنية لوزارة الكهرباء والماء للانتهاء من تركيب العدادات الذكية وتفعيلها؟

وسأل الهدية المرزوق بالتالي: يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ هل توجد اسس ومعايير لصرف بدلات للعاملين في قطاعات الوزارة، اذا كانت الاجابة بالايجاب فما الاسس والمعايير التي يتم على اساسها صرف البدلات؟

2 ـ هل يوجد اشخاص تصرف لهم بدلات وآخرون لا تصرف لهم هذه البدلات ذاتها وهم يحملون التخصص نفسه وعملهم بالمكان ذاته، اذا كانت الاجابة بالايجاب فهل توجد شكاوى او تظلمات بخصوص هذا الموضوع؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب فيرجى تزويدي بصورة من هذه الشكاوى والتظلمات.

وسأل أيضا بالتالي: يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ الهيكل الوظيفي لوزارة الكهرباء والماء مع المسمى الوظيفي لكل منصب من المناصب الاشرافية واسماء شاغليها سواء بالتكليف او الندب او التعيين، مع بيان المؤهل الدراسي لكل منهم وعدد سنوات الخبرة.

2 ـ هل هناك من هو حاصل على منصب اشرافي وتم ندبه او نقله الى مكتب الوزارة او الوكلاء المساعدين او المكتب الفني للوزير، اذا كانت الاجابة بالايجاب فما اسباب النقل او الندب؟

كما سأل الهدية المرزوق بالتالي: يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ متى سيتم العمل بالعدادات الذكية وتعميمها؟

2 ـ هل سيتم العمل بالعدادات الذكية فقط أم يتم العمل بالعدادات الذكية والميكانيكية؟

3 ـ هل هناك مناقصات لشراء عدادات ذكية ومناقصات لشراء عدادات ميكانيكية، اذا كانت الاجابة بالايجاب فلماذا لا يتم العمل بالعدادات الذكية؟ مع ذكر اسباب العمل بالعدادات الميكانيكية.

وسأل أيضا: يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ هل هناك رقابة على مدخلي المبالغ المالية الخاصة بالمستهلكين، اذا كانت الاجابة بالايجاب فهل هذه الرقابة من داخل وزارة الكهرباء والماء أم خارجها وما اساسها القانوني؟

2 ـ هل هناك مستخدمون لديهم صلاحية الغاء مبالغ من النظام او اعادة مبالغ الى النظام؟

3 ـ هل تم اكتشاف حالات الغاء او اضافة مبالغ على المستهلكين مخالفة للحقيقة، اذا كانت الاجابة بالايجاب فما الاجراءات القانونية التي تمت حيال ذلك؟

4 ـ هل هناك اكثر من رقم مستخدم وسري لنفس الموظف في النظام الآلي للمستهلكين؟

5 ـ كشف بأسماء جميع مدخلي المبالغ مع صلاحية كل منهم في النظام الآلي للمستهلكين.

وجاء في سؤاله التالي: يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ هل توجد ملاحظات بخصوص التقرير ربع السنوي الثالث للسنة المالية 2017/2016 لما اسفرت عنه الرقابة المالية المسبقة على تنفيذ ميزانية وزارة الكهرباء والماء (مكتب المراقبين الماليين بالوزارة)، اذا كانت الاجابة بالايجاب فما تلك الملاحظات؟

2 ـ هل يوجد اهدار للمال العام، اذا كانت الاجابة بالايجاب فما الاجراءات القانونية حيال من اهدروا المال العام؟

وسأل ايضا: يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ ما اسم الشركة التي تقوم بتوريد العمالة والمهندسين والاستشاريين في وزارة الكهرباء والماء لكل قطاع على حدة؟

2 ـ هل توجد عمالة كويتية على هذه العقود، اذا كانت الاجابة بالايجاب فكم نسبة هذه العمالة الوطنية؟

3 ـ كشف بأسماء الموظفين على هذه العقود وتخصص كل موظف وقيمة راتبه الشهري وكشف بشهادته وخبراته وجنسية كل منهم.

4 ـ هل هناك من تم انهاء خدماته بالوزارة وتم تعيينه بهذه العقود، اذا كانت الاجابة بالايجاب فما اسباب انهاء هذه الخدمات، وهل تمت اعادة التعيين في نفس القطاع الذي تم انهاء خدماته منه؟

وسأل الهدية ايضا: يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ متى سيتم العمل بالتعرفة الجديدة المقررة في القانون رقم 20 لسنة 2016 في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء؟

2 ـ هل تم عمل مسح ميداني لجميع مناطق الكويت؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب فيرجى تزويدي بصورة من محاضر لجان المسح الميداني.

3 ـ ما المعايير والاسس التي تم على اساسها تصنيف المستهلكين (تجاري ـ صناعي ـ استثماري)؟ مع ارفاق ما يثبت هذه التصنيفات.

كما سأل الهدية المرزوق بالتالي: يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ عدد القانونيين الكويتيين والوافدين الموظفين في وزارة الكهرباء والماء عن طريق ديوان الخدمة المدنية مع تزويدي بكشف بأسمائهم ومسمياتهم الوظيفية وسنوات الخبرة لكل منهم.

2 ـ هل توجد لجان تحقيق مشكلة بقرار من الوزير او وكيل الوزارة وذلك في الفترة من 2013 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب فيرجى تزويدي بعدد هذه اللجان.

3 ـ عدد القانونيين المشاركين في تلك اللجان مع ذكر مسمياتهم الوظيفية.

4 ـ كشف بأسماء اعضاء هذه اللجان والمبالغ المالية التي تقاضوها.

5 ـ هل توجد لجان مشكلة لدراسة العقود التي وردت عليها ملاحظات من ديوان المحاسبة من 2013 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، اذا كانت الاجابة بالايجاب فما النتائج التي توصلت اليها هذه اللجان؟

6 ـ هل تم الاخذ بعين الاعتبار بتوصيات وملاحظات ديوان المحاسبة بشأن العقود المشار اليها؟

ما أسس تسليم سوق المباركية إلى شركة لإدارته؟

وجه النائب م.محمد الهدية سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح جاء فيه:

يعد سوق المباركية من التراث الكويتي وينبغي على الدولة الحفاظ على هذا التراث ودعمه بدلا من تسليمه إلى شركة تتعمد تضخيم الأسعار بشكل جنوني بما يضر بنحو 600 عائلة كويتية تستفيد من هذه المحال التجارية. يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: ما الأسس والمعايير التي يتم على أساسها تسليم سوق المباركية لشركة لإدارته؟

ما أسباب رفع الإيجارات من الشركة المستثمرة لأسواق المباركية؟

هل الشركة المتعاقد معها لها الحق المطلق في زيادة الإيجارات؟

ما الخدمات التي تقوم بها الشركة المستثمرة لسوق المباركية لرفع الإيجارات بهذه الصورة المبالغ فيها؟ ما دور وزارة المالية في المحافظة على حقوق صغار المستثمرين؟

هل تمت دراسة زيادة الإيجارات بما يناسب الأنشطة التي يمارسها أصحاب هذه المحال؟

كم مدة هذا العقد؟

صورة من العقد المبرم بين وزارة المالية والشركة المستثمرة؟

متى سيتم العمل بالعدادات الذكية وتعميمها؟

هل هناك رقابة على مدخلي المبالغ المالية الخاصة بالمستهلكين؟